المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية: الواقع والتحديات

د. زرزار العياشي

جامعة سكيكدة- الجزائر

المخلص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجامعات العربية في تفعيل خدمة المجتمع قي ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، ورغم تزايد الاهتمام في السنوات العشر الأخيرة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، إلا أن مستوى الاهتمام العربي بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، وبالتالي للدراسة أهمية خاصة لأن معيار نجاح الجامعة ورسالتها محدد في إقامة العلاقة وتوثيقها لذلك هي دعوة إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع والبيئة، بل وهيمنة البيئة على برامج الجامعة وحتمية مشاركتها في مختلف المناسبات لتكون صوت أفراد المجتمع ومع الأمة والطبقة الواعية التي تحمل همومها.

Abstract:

The study aimed to highlight the role of Arab universities in the activation of community service valuable light of its social responsibility, and despite growing interest in the last ten years on the concept of social responsibility has become a community looking forward to it to address the social problems that increased aggravation and influence in the world, but that the level of the Arab interest in social responsibility is still going slow and unclear, and therefore the study is particularly important because the criterion of the success of the university and its mission defined in the establishment of the relationship and documented so it is a call to the need to link the university community and the environment rather, the dominance of the environment at the university programs and the inevitability of their participation in various events to be the voice of the community and with the nation's conscious and class that holds concerns.

مقدمة :

تعد الجامعات مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، فوجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، العلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر،

وأن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

وللجامعة دور مي في خدمة المجتمع يتحدد في الوظائف التالية: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، أما عن الوظيفة الأخيرة للجامعة فهي العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته حيث تزايد في السنوات العشر الأخيرة الحديث حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفى المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمى لديه الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدى الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولقد شيد التعليم العالي في المجتمع الجزائري تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية، وشملت هذه التطورات زيادات كبيرة في أعداد الطلبة والجامعات ومعاهد التعلم العالي على أنواعها، كما خصصت موارد إضافية وأطلقت برامج تطويرية، ووضعت في عدد من الجامعات تشريعات جديدة، ورغم ذلك التقدم الحاصل، فإن مسألة المسؤولية الاجتماعية لمجامعات، لا تزال مطروحة اليوم بقوة، فالمجتمع يحتاج إلى نهضة وبناء حقيقي لسلوكياتنا وأفعالنا في مجتمعاتنا، ذلك أن بناء مؤسسات الدولة لوحدها لا تكفي لأن تنهض بالشعوب، ولكن المقياس الحقيقي هو النهوض بتربية الإنسان، وسلوكه الاجتماعي، وتنمية ضميره الشخصي والاجتماعي نحو نفسه ونحو وطنه وأمته.

أولا : الإطار العام للدراسة

1- مشكلة الدراسة:

بالرغم من انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتزايد الاهتمام بها على المستوى الدولي والرغبة المتزايدة لتحقيقها، إلا أن مستوى الاهتمام الجزائري بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، إضافة إلى عدم وجود خطة إستراتيجية منظمة وشاملة تحدد أولويات المسؤولية المجتمعية، على الرغم من وجود أسباب عديدة تدعو المؤسسات والجامعات الجزائرية إلى زيادة الاهتمام بالعمل على تعزيز دور المسؤولية المجتمعية في الجامعات الجزائرية، وتجعل من تحقيقه وخدمته وواجبًا وطنيًا وعلميًا، وفي ضوء ما سبق يتبين أهمية دور الجامعات الجزائرية في خدمة المجتمع، لذلك فان الدراسة تسعى إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسئوليتها الاجتماعية؟

2- فرضية الدراسة:

من أجل فهم طبيعة الدور الذي تلعبه الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع نرى ضرورة الارتكاز على مفاهيم أساسية تشكل محورا لفرضية بحثنا مفادها (أن تحديد الأهداف التي تقوم عليها الجامعات لابد من ترتيب نظام متكامل مستقل للتعليم العالي يضمن الإصلاح المتجدد والمستمر، يؤدي إلى الاندماج مع المجتمع وتحقيق المسؤولية الاجتماعية).

3- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية.
- توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- التعرف على دور الجامعات في خدمة المجتمع المحلي.
- تقديم أهم المفاهيم التي تبرز مبررات تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- إظهار المجالات التي يمكن تساعد في توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- الوقوف على المشكلات التي تعوق التكامل بين الجامعة والمجتمع.
- إبراز الرؤى المستقبلية لتمكين العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- الخروج بالتوصيات المناسبة للفت نظر الجامعات إلى أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

4- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

- تحديد دور الجامعة في خدمة المجتمع، ووضع السياسات والإجراءات لتفعيل هذا الدور في ضوء رسالة الجامعة.
- تأتى هذه الدراسة من وقت يشهد فيه المجتمع حركة تطوير وتحديث شاملة والتأكيد على أن العلم أداة خلاقة في بناء المجتمع وعلى تنمية الاتجاهات العلمية واستخدامها في معالجة قضايا المجتمع كافة وقد تساعد الدراسة القائمين على الأمر إلى الكشف عن الواقع لتغيره إذا احتاج إلى تغير.
- للدراسة أهمية خاصة لأن معيار نجاح الجامعة ورسالتها محدد في إقامة العلاقة وتوثيقها لذلك هي

دعوة إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع والبيئة وبل هيمنة البيئة على برامج الجامعة وحتمية مشاركتها في مختلف المناسبات لتكون صوت أفراد المجتمع ومع الأمة والطبقة الواعية التي تحمل همومها.

- محاولة وضع مادة علمية متكاملة علميا في مجال دور الجامعات في خدمة المجتمع، مما يسهل على الباحثين اللاحقين للإلمام بالموضوع الذي قد يمثل بداية للأبحاث أخرى.

5- مصطلحات الدراسة:

1- الجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه.

2- **المجتمع:** هو جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة ولهم ولاءات ورغبات ومشكلات مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة، ويعيش هؤلاء الناس في جماعات وفى داخلها كل أنواع العلاقات بحيث يكون المجتمع متكاملاً.

3- المسؤولية الاجتماعية: إيجاد نوع من التوازن ما بين مصلحة المجتمع ككل، والمستهلكين والزبائن والمؤسسة، وذلك من خلال عدم تعمد المؤسسات إلحاق الضرر بالمجتمع نتيجة أعمالها ونشاطاتها من ناحية، والعمل في سبيل مصلحة المجتمع ورفاهيته من ناحية أخرى.

4- خدمة الجامعة للمجتمع: الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعات لكل من المجتمع المحلي من خلال نشر الثقافة وتقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي، وللعاملين في الجامعات من خلال التعليم والتدريب المستمر ودعم وتشجيع الباحثين، والخدمات المقدمة للطلاب بربط المادة العلمية بالمجتمع والبيئة وترسيخ قيم المواطنة.

6- الدراسات السابقة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، ويمكن عرض هذه الدراسات في الآتي:

1- **دراسة عامر (2007)، بعنوان: "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"**: هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (34) عضو من أعضاء هيئة التدريس، وتكونت أداة الدراسة من المقابلة المقننة.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع تصور للنهوض بدور الجامعة في خدمة المجتمع يقوم على تقديم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع، واجراء البحوث العلمية لصالح المؤسسات والبيئات الحكومية، وانشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع الضرورية، وتوجيه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخد المجتمع وتعمل على تطويره.

2- دراسة السحيباني (2009) بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية عمى المممكة العربية السعودية": هدفت الدراسة إلى التعرف على

مدى تبني الشركات في الممكة العربية السعودية لمفهوم المسئولية الاجتماعية، وتأثيرات المسئولية الاجتماعية للشركات على المجتمع السعودي، ودور المسؤولية الاجتماعية للشركات في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع السعودي، وتم اتباع منهجين لتحقيق أهداف الدراسة وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي التقييمي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف لمحفزات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وضعف الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة، والاهتمام المتأخر للشركات السعودية بالمسؤولية الاجتماعية، كما توصلت إلى محدودية الأنشطة التي تمارسها الشركات السعودية في مجال خدمة المجتمع.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات السعودية بالمسؤولية الاجتماعية بالمعنى الشمولي، ووضع رؤية مشتركة لممسؤولية الاجتماعية للشركات في الممكة العربية السعودية، وبذل الحكومة جهوداً حثيثة ومترابطة لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة.

3- دراسة جابر ومهدي (2011)، بعنوان: "دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها": هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز أسس ومبادئ الشراكة الفاعلة بين الجهات ومؤسسات المجتمع، ووضع رؤية لتفعيل دور الجامعات لتعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، من خلال الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة: ما دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية(المسؤولية المجتمعية – المسؤولية تجاه الآخرين – المواطنة والانتماء – الحرية والمشاركة السياسية – التعددية والانفتاح الثقافي) لدى الطلاب الجامعيين؟

وأوصت الدراسة بضرورة إضافة مساقات دراسية كمتطلبات جامعية عامة تركز على المفاهيم والمعاني المرتبطة بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وأن يتم عقد ندوات لكبار المسئولين من قطاعات مختلفة(دين، اجتماع، فكر، سياسية) وتناقش هذه الندوات ما يلزم الفرد للنهوض بمجتمعه وذاته معاً.

4- دراسة شاهين (2011) بعنوان: "المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية – جامعة القدس المفتوحة أنموذجاً، دراسة وصفية تحليلية": هدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، ووضع تصور لأداء المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال تأثيراتها في المجتمع ومراحل الأداء، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الذي تقوم به جامعة القدس المفتوحة في مجال المسؤولية المجتمعية هو دور متميز وفاعل، إلا أنه غير متكامل.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير ثقافة الأفراد والمؤسسات حول المسؤولية المجتمعية للجامعات، وانشاء دائرة متخصصة في الجامعة تعنى بالمسؤولية الاجتماعية، كما أوصت الدراسة بضرورة عقد مؤتمر سنوي مشترك تشارك فيه الجامعات و وزارة التعليم العالي لمناقشة السياسات العامة لممسؤولية المجتمعية للجامعات.

5- دراسة Gresi & Isil (2012) بعنوان:

" Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions: Istanbul Bilgi University Case"

هدفت الدراسة إلى تحليل دور جامعة بيلجي اسطنبول في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وتم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال المقابلة الشخصية مع الأمين العام للجامعة والممثل المساعد، كما استعان الباحثان بالوثائق المنشورة ودليل الطالب والموقع الالكتروني وخطة العمل لجمع البيانات الثانوية. وتوصلت الدراسة إلى أن تجربة جامعة بيلجي اسطنبول في مجال المسؤولية الاجتماعية هي تجربة ناجحة، حيث يوجد في الجامعة 14 مركز يقدم خدمات للمجتمع والباحثين مثل مركز الدراسات البيئية والطاقة، ومركز البحوث الفكرية الملكية، ومركز دراسات المجتمع المدني، كما توصلت الدراسة إلى أن الجامعة تمنح 4 %من الدخل إلى هذه المراكز، كذلك استيعاب إجراءات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للجامعة مهم جدا لاكتساب سمعة طيبة وميزة تنافسية قوية. وأوصت الدراسة بضرورة تعميق التزام الجامعة بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى التشغيلي والمستوى الأكاديمي والأنشطة الطلابية، وضرورة دعم الإدارة من أجل نجاح واعتماد تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا : الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة

لقد كان عام 1923 هو العام الذي تم فيه ورود اصطلاح المسؤولية الاجتماعية للمرة الأولى في إدارة الأعمال، وذلك عندما أشار Sheldon في كتابه فلسفة الإدارة إلى أن مسؤولية الإدارة في المشروعات هي بالدرجة الأولى مسئولية اجتماعية، وأن التزام إدارة المشروع بمسؤوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة هو الجزء الهام من فن استخدام الأساليب العلمية لإدارة الأعمال، وبالرغم من تلك البداية فان مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يجلب الانتباه في مرحلة مبكرة، ولكن كانت هناك إشارات غير مباشرة ظلت تطفوا وتتلاصق متجمعة سويا حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، حيث بدء اصطلاح المسؤولية الاجتماعية يلفت الانتباه أكبر من الماضي، وكانت تلك المساحة أشبه ما يكون بداية لمولد فكر جديد في فلسفة الإدارة هو المسؤولية الاجتماعية[1].

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومبادئها:

1- **مفهوم المسؤولية الاجتماعية** : من الصعب في أحيان كثيرة تحديد تعريف جامع شامل لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية والمجتمع، مثل المسؤولية الاجتماعية، وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزء من استراتيجية المؤسسات الحديثة، إلا أن الفكر الإداري لم يقدم مفهوم واضح يتسم بالقبول والعمومية، حيث أن مفهوم

[1] الصيرفي، محمد(2007)، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، الطبعة الأولى، دار الوفاء الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص34.

المسؤولية الاجتماعية مازال يحيط به الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية، فقدمت تعاريف مختلفة:

فقد عرف Drucker عام 1977 المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[1] ومن هدا التعريف انطلقت دراسات لاحقة لدراسة الموضوع في اتجاهات وتوجهات مختلفة.

أما Holmes فقد عرفها على أنها" التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"[2]

كما عرف Carroll المسؤولية الاجتماعية أنها التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المؤسسات على المجتمع، وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن[3].

ووفقاً لتعريف كارول فإن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث Carroll يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسية هي: الجانب الاقتصادي،القانوني، الأخلاقي والتطوعي، حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل، لتوضيح الترابط بينها من جهة، ومن جانب آخر فان استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن تتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرة ومسئولة إذا لم تكن هذه المؤسسات قد قطعت شوطا في إطار تحملها لمسؤوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها[4] .

أما المسؤولية الاجتماعية للجامعات فتعرف باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من(طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة.[5]

---

[1] Drucker, Peter F., (1977), An Introductory view of Management, Harper's College Press, U.S.A.

[2] Holmes, Sundra, (1985), Corporate Social; Performance and Present Areas of Commitment, Academy of Management Journal, Vol. 20.

[3] Carroll, Ariche B., (1991), The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, Business Horizons, Indiana University.

[4] القاضي، أحمد، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2010.

[5] K. Jossey-Bass. Jossey Chambers, T, (2008), The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In, A. Kezar, T. Chambers, J. Burckhardt, & Associates (Eds.), Higher College: the undergraduate experience in America, New York Boyer.

مبادئ المسؤولية الاجتماعية: تقوم المسؤولية المجتمعية على عدد كبير من المبادئ وترتكز على تسعة رئيسة منها، هي[1]:

المبدأ الأول: حماية البيئة من الأخطار المحدقة بها، وبخاصة ما يتعلق منها بالتلوث.

المبدأ الثاني: القيم والأخلاقيات واعتبارها صمام أمان للاستثمارين المادي والبشري وما بينهما من علاقة مباشرة من حيث طبيعة الأنشطة التي ينبغي أن تأخذ البعد القيمي بعين الاعتبار.

المبدأ الثالث: المساءلة والمحاسبية ويتم ذلك من خلال إظهار المعلومات الصادقة والبيانات الدقيقة وفق ما يعرف بالشفافية حول الأنشطة التي نفذت وتلك التي لم تنفذ.

المبدأ الرابع: تقوية وتعزيز السلطات ويتحقق ذلك من خلال الشراكة المتوازنة ما بين القطاع العام والخاص وجمهور المستفيدين لتحقيق المصالح المتبادلة، بما يضمن أمن المجتمع واستقراره.

المبدأ الخامس: الأداء المالي والنتائج من خلال إيجاد أفضل مستويات الرفاهية الممكنة الناتجة عن رواتب وتقاعد وتوفيرات وامتيازات وترقيات وفرص مبنية على التنافس الشريف القائم على حسن الأداء، ويحفظ بالوقت نفسه أوجه التقدم والتطور اللازمة للمؤسسة، والسعي نحو التقدم والنمو الذاتي.

المبدأ السادس: مواصفات موقع العمل وربطها بإدارة الموارد البشرية وتطوير الكادر المدرب بحسب الاحتياجات المهنية العصرية الحديثة، وكذلك توفير البيئة المهنية السليمة التي يؤدي بها الموظفون أعمالهم على أكمل وجه، متضمنا ذلك عناصر الهدوء، والإضاءة، والتهوية، والجو السيكولوجي المفتوح.

المبدأ السابع: العلاقات التعاونية المبنية على العدالة والأمانة مع شركاء العمل والمهمات والأنشطة والفئة المستهدفة من ثمرة الجهود المبذولة أيضا.

المبدأ الثامن: المنتجات ذات الجودة والخدمات عالية المستوى بحيث تستجيب لاحتياجات المجتمع المختلفة، مستثمرة بذلك كل عناصر الكفاءة التي يمكن توظيفها، بما يخلق لديها خصائص قادرة على التنافس بإيجابية مع مختلف الجهات المنتجة والموردة، سواء للجانب المعنوي أم المادي.

المبدأ التاسع: الارتباط المجتمعي من خلال تجسير التواصل الوثيق بين المجتمع ومؤسساته المختلفة، بحيث تتميز عمليتا التواصل والاتصال بالحساسية المسئولة مجتمعيا تجاه ثقافة واحتياجات هذا المجتمع، الذي يسعى إلى توفير الحد الأقصى من الامتيازات لمواطنيه.

2- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:

ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية عقب الثورة الصناعية وارتبط نشوؤها بقيام المشاريع الصناعية وما عاشته المؤسسات في تلك الفترة من تقدم بفضل مختلف الاختراعات العلمية التي ساهمت في تعظيم الأرباح مستنزفة بذلك الموارد المتاحة من طبيعية وبشرية، مفترضة أن مسؤولية

[1] Carroll, Ariche B., (1991), The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, Business Horizons, Indiana University.

المؤسسة تنحصر في إنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع فقط والتي من خلالها تحقق وعوائد للمالكين[1].

وقد ظلت هذه النظرة قائمة إلى غاية القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، لكن مع تضخم حجم المنظمات وما رافق ذلك من أزمات برزت مرحلة جديدة تميزت بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية: التأمين والسلامة، تقليص ساعات العمل، الرعاية الصحية... تم المسؤولية الاجتماعية الخارجية المرتبطة بالبيئة، الزبائن، المنافسين، الحكومة والموردين وبالتالي تم إدماج فكرة المسؤولية في السياسة العامة للمؤسسة، وبذلك ظهرت مرحلة سميت بـ "نوعية الحياة" مع محاولة عرض المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات التي من بينها:[2]

- **العولمة:** وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية.

- **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة.

- **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا، أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة.

- **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام المؤسسات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين، وتنمية مهارات متخذي القرار خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة.

3- أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية:

هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية، هي: البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد المجتمعي.

---

[1] مخلوف، شادية(2011)، ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني– نموذج مقترح، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية لمجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.

[2] الحمدي، فؤاد محمد (2003)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المؤسسات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ص35.

أ- **البعد الاقتصادي:** ويتمثل البعد الأول بحوكمة الشركات من خلال مجموعة من العلاقات ما بين مجلس إدارة المؤسسة ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة، والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ومراقبة تحقيقها، مما يساهم في خلق وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية واحترام سيادة القانون.

ب- البعد الاجتماعي: هناك علاقة أساسية بين ظروف العمل والإنتاجية، وتبرز الدراسات تكرارا يبين نجاح المؤسسات في بيئات تنافسية متزايدة، وبالتالي فالمؤسسات المسئولة مجتمعيا هي المؤسسات التي تأخذ أيضا في الحسبان عدة عوامل منها:

- تحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل داخل المؤسسة.
- القدرة على الابتكار.
- التركيز على الهياكل التنظيمية المرنة.

ج- البعد البيئي: من واجب المؤسسة البيئي أن تقوم بتجنب أو تقوم بالحد الأدنى من إحداث الأضرار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها وخدماتها، وكذلك تحقيق أقصى حد من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، والسيطرة على انبعاث الغازات الضارة والنفايات، وتقليل الهدر في استخدام الطاقة غير المتجددة.

ويمكن توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة وعناصرها الأساسية والفرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1): الأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. - احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي. - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار.
الاجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	- مراعاة مبدأ تكافئ الفرص في التوظيف. - مراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك.
	نوعية الحياة	- نوعية المنتجات والخدمات المقدمة. - المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع
	قوانين حماية المستهلك	- حماية المستهلك من المواد الضارة. - حماية الأطفال صحيا وثقافيا

البيئي	حماية البيئة	– منع التلوث بشتى أنواعه. – صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة و العدالة	– تقليل إصابات العمل. – تحسين ظروف العمل ومنع عمل صغار السن. – منع التمييز على أساس الجنس أو الدين.

المصدر: الغالبي، طاهر والعامري(2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص82.

4- فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

فى ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية يثور التساؤل حول الأسباب التي تشجع المنظمات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية. وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على المنظمات كثيرة، ففى استطلاع تم في عام 2011 على من أكثر من 28 ألف من المجيبين على الانترنت يشملون 56 بلدا في جميع أنحاء العالم، وجد أن 66 % من المستهلكين يفضلون شراء منتجات من الشركات التي لديها برامج مسؤولية اجتماعية تخدم المجتمع ،أن 62 % يفضلون العمل في هذه الشركات، 59 % يرغبون في الاستثمار في هذه الشركات، و46 % يقولون انهم على استعداد لدفع اموال اضافية لشراء المنتجات والخدمات من هذه الشركات.[1]

ويمكن إيجاز أهم مزايا التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية فيما يلي:[2]

1- تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري. ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها. ولقد أشارت الدراسة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان Voice of the Leaders Survey والتي أجريت فى أواخر عام 2003 إلى أن سمعة الشركة تعد من أهم معايير نجاحها، وتشير نتائج الدراسة التى تم توزيعها على1500 مدير فى أكثر من 1000 شركة عالمية كبرى إلى أن 60 % تقريبا ممن شملتهم الدراسة يرون أن السمعة الجيدة يمكن أن تسهم بنحو 40% من القيمة السوقية لأسهم الشركات. كما تسهم السمعة الجيدة فى قدرة الشركة على مواصلة تحقيق الأرباح والأداء الجيد. وذلك وفقا لدراسة الأداء الخاص بألف شركة التى صدرت عن Fortune خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى.

[1] Ramez Shehadi & other , The Rise of Corporate Social Responsibility A Tool for Sustainable Development in the Middle East, American University of Beirut, 2013

[2] Barry Gaberman, A Global Overview of Corporate Social Responsibility,The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement ,American University in Cairo,Spring 2008

2- تسهيل الحصول على الائتمان خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك، وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة Dow Jones Sustainability Index (DJSI) والذي أُطلق عام 1999ويُعنى بترتيب الشركات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

3- استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للقطاع الخاص عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.

4- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

5- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحديا للقطاع الخاص، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

6- رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.

وتعدّ الجامعات مظلة تغطي باهتماماتها جوانب المجتمع وقد أدى الإسراع في توسيع الجامعات إلى الاتجاه نحو إيجاد تخصصات أكاديمية تقليدية دون التأكدمسبقاً من ملاءمتها لاستثنائية المرحلة التنموية التي يمر بها المجتمع[1] وتسعى الجامعات إلى الاطلاع بدور الحافز في مجال الحفاظ على الذاتية الثقافية الجزائرية، وصون التراث الوطني وتريد أيضا أن تكون أماكن للقاء والمناقشة من أجل التعبير عن الوجدان الوطني، ومن المكاسب التي يمكن للجامعات المحلية أن تجنيها من تبني المسؤولية المجتمعية، وهي كما يلي:

1- تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وزياد ة الإحساس الواضح بأهداف الجامعة ورسالتها.

2- تحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.

3- تتيح الفرصة لابتكار واختبارها منتجات وخدمات جديدة.

4- تطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.

5- تزيد انتماء المجتمع والمتعاملين لها و تعزيز روح فريق العمل في المؤسسة، مما يبقي الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا، من خلال البحث المستمر في أفضل السبل التي تساعد على تنفيذ الأهداف وتحقيقها، واستيعاب منجزات التقدم التقني، وإنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعلية للتكنولوجيا وغيرها بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية وبالتعاون مع حقل العمل.

[1] وعد العسكري، دور الجامعة في المجتمع، الحوار المتمدن: عدد2078 ، 2007م.

ثالثا:الوظائف الرئيسة للجامعات الحديثة ومبررات تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع

إن وجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، والعلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر، وأن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

وللجامعة دور مهم في خدمة المجتمع يتحدد في الوظائف التالية: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، أما عن الوظيفة الأخيرة لمجامعة فهي العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلبة، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته.

1- وظائف الجامعات الحديثة:

الجامعة هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول، تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، فالعلاقة التي تقيمها الجامعات بمجتمعها تشمل:

الوظيفة الأولى- دور الجامعة في خدمة المجتمع: إنّ خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية[1]، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حلّ مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

فهي نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها

[1] مجدي محمد مصطفى: تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية – كلية التربية جامعة الأزهر ع 109 الجزء الثاني، يونيو 2002 .

الإنتاجية والاجتماعية المختلفة[1] فإن معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، كما تسعى الجامعة أيضًا إلى نشر إشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وبتغيير الرأي العام، بما يجري في مجال التعليم فكرًا، أو ممارسة، كما تقّيم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته، وتقترح تصورات وبدائل تثير وتشيع فكرًا تربويًا داخل المجتمع، فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي، كما تستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علًما وثقافة، وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل، والأزمة التي تعيشها الجامعات في الوطن العربي نشأت نتيجة لما يلي:

1- أن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تمامًا مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على كونها جامعة.

2- سيطرة سياسة الدولة على سياسة الجامعة والمجال واسع النطاق للمركزية.

3- ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية.

4- تجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته.

5- عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.

6- ضعف العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكتبات ومتاحف وأندية ومؤسسات صناعية.

والشكل الموالي يوضح إسهامات الجامعة في خدمة المجتمع.

[1] طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2007م.

الشكل رقم 1: الإسهامات الشاملة للجامعة في خدمة المجتمع

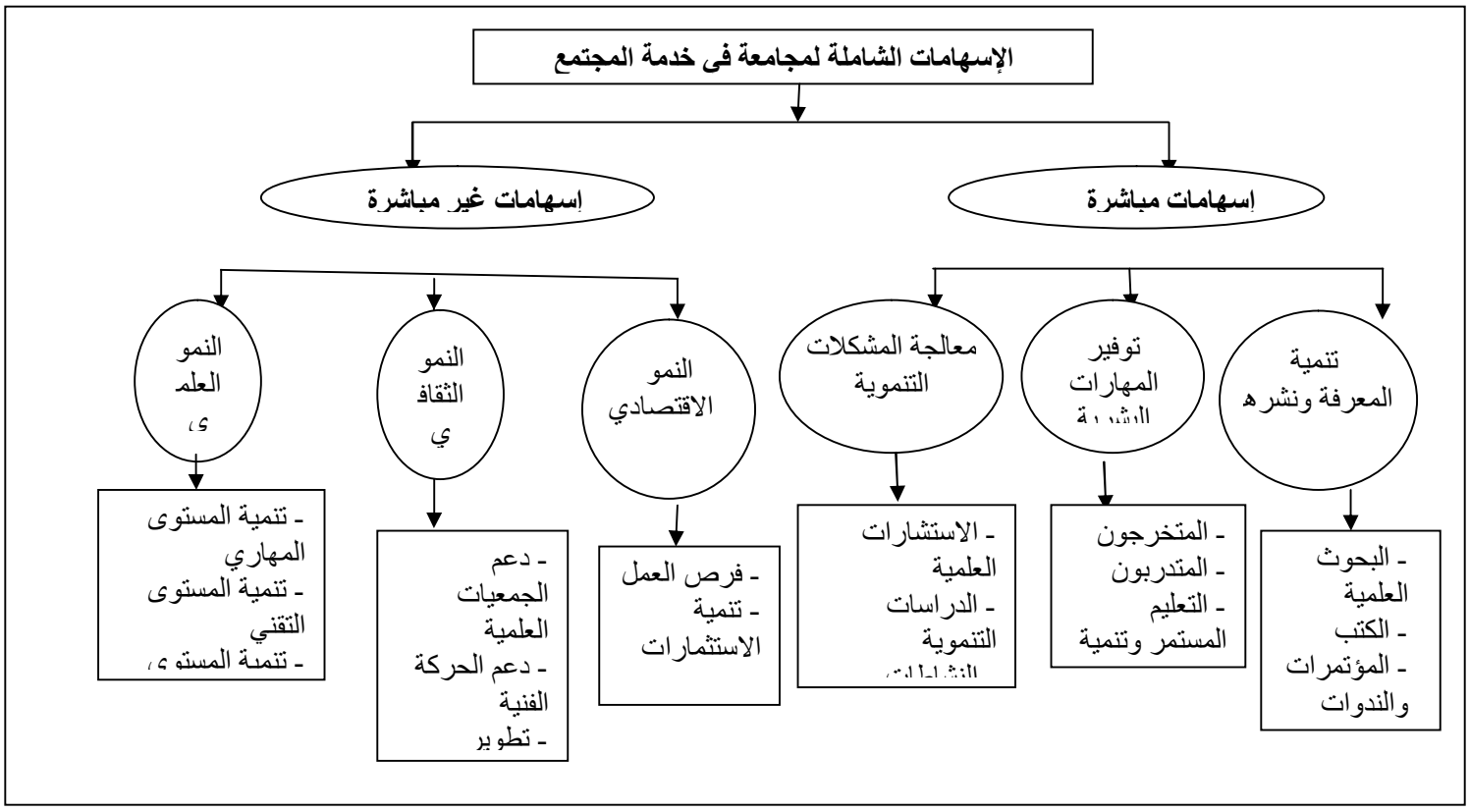

المصدر: محمود، أحمد 2002 دور الجامعة في خدمة المجتمع، **مجلة بحوث جامعة حلب**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31، ص27

الوظيفة الثانية– دور الجامعة في البحث والتطوير: يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورًا أساسيًا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة[1].

وبناءً على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتمامًا خاصًا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ووفرت ما يلزم من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون، وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءًا أساسيًا من مهمات أعضاء الهيئات التدريسية، وشرطًا أساسيًا لترقيهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل

[1] كاظم حبيب، دور الجامعات في البحث والتطوير aljadidah. Com /2012/12/ 5

قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية، والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة، وتنفق الجامعات في الدول الصناعية الكبرى حوالي (0.4%-0.6%) من مجمل الإنفاق العام على البحث والتطوير يتم توظفيها لأغراض التنمية المختلفة فضلا عن إثرائها للمعرفة وإنمائها وإسهامها في حلّ المعضلات وتطوير المنتجات، كما تسهم في بناء القدرات العلمية للشباب، وتكّون أجيالا من الباحثين لرفد مسيرة التنمية عبر برامج الدراسات العليا[1].

الوظيفة الثالثة- دور الجامعة في تقديم المعرفة ونشرها: تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمة الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]، إضافة للتقدم التقني الذي فرض على الجامعات مناحي جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمًيا وفنًيا وإداريًا واجتماعًيا، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.

2- مبررات تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع :

تعد خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، وأيضاً مع الحاجات الثقافية والمتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي قدمتها وسائل الاتصال الحديثة.

وتتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقاً لظروف وإمكانيات كل جامعة على حدة، وكذلك طبقاً لظروف المجتمع المتغير، ولذلك نجد تبايناً واضحاً بين ما تقدمه الجامعات في هذا المجال وأياً كانت تلك المجالات فإنها عبارة عن أنشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جوانبها المختلفة(الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية)، وذلك عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات.[3]

---

[1] يوسف ذياب عواد، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة رام الله- فلسطين 2010 م.

[2] صالح الحموري، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق 2009 م، متاح على الموقع الإلكتروني: http//www.arabvolunteering.org

[3] عامر، طارق(2007)، تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، دراسة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

تأكيدا على الدور القيادي والريادي للجامعة في صلتها مع المجتمع فالجامعة هي المؤسسة الاجتماعية التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات الفكر والمعرفة وفى تكوين الطلائع القيادية بما يتلاءم مع روح الحضارة، هنالك عدة مبررات دعت العديد من الدول إلى اعتماد وتدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع وتوجد عدة مبررات جغرافية اجتماعية ثقافية اقتصادية وسياسية[1]:

أ- مبررات الجغرافية: لكل مجتمع بيئته الجغرافية المعينة لابد للجامعة أن تراعى البيئة الجغرافية كما نصت عليه قوانين التأسيس ووجود الجامعة من دعامة تنمية المجتمع حتى لا تكون هذه المناطق معزولة جغرافياً وتساعد على قيام البنيات التحتية من وجود الطرق والمواصلات بالإضافة إلى اجتذاب المنطقة للسكان واستقرارهم.

ب- مبررات الاقتصادية: قيام الجامعة في المجتمع يسعى إلى توفير التعليم للشرائح في مستوى التعليم الجامعي في المجتمع وتأهيلهم مهنيا لتحسين وضعها الاقتصادي ذلك من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج بتوفير القوى المدربة في مجال التنمية الاقتصادية مع تقديم برامج تعليمية وتدريسية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع، كما تؤكد الدراسة المعمقة للدول التي قطعت شوطاً كبيراً في التنمية أن الجامعات ومراكز البحث العلمي تلعب دوراً محورياً متزايداً في توفير أدوات تقدمها، وأن الطفرة التنموية التي تحدث في أي مجتمع ترتكز على منهجية واضحة ومحددة، وهي الاستثمار وتنمية رأس المال البشري، عبر تطوير التعليم العالي والدراسات العليا كحلقة هامة في سلسلة تحقيق التقدم المنشود.

ج- مبررات السياسية: تساعد الجامعة في أغلب الأحيان على الاستقرار السياسي وتقلل من حدة الاضطرابات والصراعات وذلك بتكوين حلقات التعاون والمؤتمرات كما تسعى الجامعة بصورة فاعلة إلى الحد من الحروب المحلية وذلك بنشر ثقافة السلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع وتعمل أيضا على تقليل الهجرات السكانية نتيجة للظروف السياسية وتسعى إلى الاستمرار في أداء رسالتها تجاه المجتمع من خلال تنمية الوعي السياسي للمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

د- مبررات الاجتماعية والثقافية: تعتبر الجامعة قائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم والتواصل بالمجتمع وأفراده كما أنها توفر فرص لتعليم المرأة بعض المهارات وللجامعات إسهام كبير في برامج محو الأمية الحضارية وتعزيز الهوية الثقافية الموحدة على الصعيد الوطني والقومي والإسهام في التنمية الاجتماعية الثقافية.

3- التطور التاريخي لعلاقة الجامعة بالمجتمع:

[1] أميرة، محمد علي، نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع: ورقة علمية مقدمة إلى جامعة البحرين –كلية التربية المؤتمر السادس /التعليم العالي ومتطلبات التنمية، 2012.

إن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ، بل لكل جامعة إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في طبيعتها ونوعية الأنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية، ومن ثم فإن غاية الجامعة ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه، ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، حيث أنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنتقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه[1] .

ويعتبر اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أمراً ضرورياً تفرضه المتغيرات المعاصرة، ويعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمرًا اختيارياً كما في جامعات دول العالم الثالث، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية، ويجب أن يراعي ذلك عند اختياره وتقويمه، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل،وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفاعليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة.

ومن خلال التطور التاريخي لتطور الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، يمكن تمييز ثلاثة مراحل تاريخية لعلاقة الجامعة بالمجتمع:

المرحلة الأولى: وهي التي تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى، حيث كانت الجامعات لا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماماً عن المجتمع.

المرحلة الثانية: وهي في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم بغرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها.

المرحلة الثالثة: هي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية، وفيها ظهر الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك، وتحولت الجامعات من جامعات تعنى بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة، وتعد مركزا للآداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية، وإنما قطعت شوطاً كبيرًا في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية[2].

---

[1] الرواشدة، علاء (2011)، دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجاً ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث.

[2] جمال الدين، نادية(1983) ، التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد الثامن، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

المرحلة الرابعة: فالمرحلة الرابعة لعلاقة الجامعة بالمجتمع فقد فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية، حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد، وعلى الجامعة أن تستجيب للحاجات أو تنعزل عن المجتمع، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع، وهذا يعني ألا تقتصر الجامعة على خدمات أبنائها أو خريجيها فقط، بل تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعاً من غير طلابها، وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، وهذا يعني أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد داخل الجامعة وخارج أسوارها، وتتداخل في المجتمع، وكذلك يمتد المجتمع وفروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة أن تحل مشكلاته.

المرحلة الحالية: من حياة العالم تتسم بسرعة التطور والتغيير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور[1].

رابعا:واقع المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية وامكانية الاستفادة من التجربة الكورية

صحيح أن جامعاتنا العربية تمتز بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، فهي تبذل جهوداً كبيرة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلابها، كما أنها تلتزم بتشريع أبوابها أما جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح، ولكنه بغية تحقيق هذا الهدف المنشود، يجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاًء لمجتمعاتها.

1- المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها بإتباع المنهج العلمي و اجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة، وحيث أن التعليم العالي يرفد المجتمع بأفواج من الخريجين سنوياً، ويحمل هؤلاء الخريجين قيماً ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، فإن ذلك يستدعى التأكد من طبيعة ونوعية

[1] حسن، محمد حربي(1990)، دور الجامعة في تنمية بيئتها، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المساهمة لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم، خاصة المتعلقة بالمواطنة والتسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والأخلاق[1]

إن الهدف الرئيس من المسؤولية الاجتماعية للجامعات هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع باستخدام الموارد الحالية، وتركز المسؤولية على عدة مبادئ رئيسية هي[2]:

1- الحماية وإعادة الإصلاح البيئي: بأن تقوم المؤسسة على حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى، وإدماج ذلك في العمليات اليومية.

2- القيم والأخلاقيات: وتعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وتنفيذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعمقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.

3- المساءلة والمحاسبة: ويستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.

4- تقوية السلطات وتعزيزها: وذلك بالعمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب المصلحة.

5- مواصفات موقع العمل: بأن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية القوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية، بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل، بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية، وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

6- الارتباط المجتمعي: حيث تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته، وتلعب المؤسسة في هذا الخصوص دورًا يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكناً في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

2- محاور المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية:

يقتضي تحقيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية إقرار عدد من المحاور والإجراءات التي من شأنها ترسيخ ممارساتها نحو هذا البعد المهم، ولعل من أبرز هذه المحاور الفاعلة الآتي:

[1] رحال، عمر (2011)، المسؤولية المجتمعية لمجامعات بين الربحية والطوعية، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، ص44.

[2] إسلام، عصام (2013)، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، ص44.

2-1- محور المعرفة: لعل أكبر خدمة يمكن للجامعات أن تقدمها للمجتمع التركيز على تقوية مصادر المعرفة فيه، ونشرها في كل أرجائه، ويجمع المربون والاقتصاديون حالياً على أن المعرفة هي القوة المحركة للتقدم المجتمعي في القرن الحادي والعشرين، ومن هنا فإن النهوض بالمجتمع الجزائري يعتمد على النهوض بمصادر المعرفة لدى أبنائه ومؤسساته، ويتطلب هذا الهدف مواجهة مواطن الضعف في مختلف أجزاء الطيف المعرفي المعاصرة في هذا المجتمع، أي أن المطلوب هو عملية إصلاح شاملة لقطاع التعليم العالي في الجزائر تركز على الآتي:

- تحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي بأنماطه المختلفة والنجاح فيه.
- تحسين أنظمة التعليم العالي وطرق إيصالها للمستفيدين
- تطوير هياكل البحث والتطوير والإبداع.
- تطوير تطبيقات المعرفة لإحداث وإيجاد خدمات أفضل.
- إدخال المفاهيم والقيم النوعية والخلقية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في جميع الجوانب التعليمية التعلمية.

2-2- محور تقوية النسيج المجتمعي: يجب أن لا تكون الجامعات معزولة عن المجتمع الذي تعيش فيه، وعليها أن توسع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من التعليم والبحث، مثل تقوية العلاقات بين مكونات المجتمع من أحزاب وعشائر وطوائف، والعمل على نشر الديمقراطية والتسامح، وتدعيم حرية التعبير بمختلف أشكالها.

2-3- محور السلام: ويتضمن محاربة العنف والفساد والجريمة والمخدرات، وغير ذلك من الآفات التي تفتت جسم المجتمع.

2-4- محور البيئة والثروات الطبيعية: إذ أن جزءاً كبيرًا من المسؤولية الاجتماعية للجامعات يجب أن يستهدف تطوير البيئة والثروات الطبيعية للمجتمع، كما يستهدف إعداد المواطنين الذين يقدرون البيئة ويسعون لإبقائها نظيفة وصحية، ويعملون كل ما يمكنهم لتجميلها والتغلب على مواطن الخطر القائمة أو المحتملة فيها، وكذلك إعداد المواطنين الذين يحافظون على الثروات الطبيعية، ويعملون على تنميتها، وحسن استغلالها للصالح العام.

2-5- محور الالتزام نحو العاملين في قطاع التعليم العالي من إداريين وأكاديميين وموظفي خدمات، بتوفر أجواء عمل كريمة لهم، وتحسين مستوى معيشتهم.

2-6- محور الالتزام نحو الطلبة: بتوفير مرافق وتسهيلات وخدمات لائقة، وتمكينهم من التدرب على تحمل المسؤولية الاجتماعية، ومساعدتهم على إيجاد وظائف بعد التخرج، أو إنشاء مشاريع صغيرة لهم، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع.

3- التجربة الكورية: نموذج عالمي واقعي لقيام الجامعات بمسؤوليتها الاجتماعية:

تعد التجربة الكورية تجربة رائدة عالميا في مجال استكشاف كيفية قيام الجامعات بالتزاماتها

ومسؤوليتها الاجتماعية، حيث أن العهد أو الميثاق الاجتماعي قد كتب بين الجامعات الكورية والمجتمع منذ انشائها والمتتبع للجامعات الكورية يلاحظ نمو في القيام بدورها والتأكيد على القيم الاجتماعية والثقافات وتعزيز الديمقراطية والسلام في المجتمع، حيث شهدت الجامعات الكورية اضطرابات اجتماعية وتغييرات دراماتيكية منذ دخول القرن العشرين حتي استطاعت الوصول الي تلك النتيجة وتحقيق المعادلة الناجحة بين الجامعة والمجتمع، يمكن تقسيم الدور الذى لعبته الجامعات الكوريى نحو القيام بمسؤوليتها الاجتماعية منذ القرن العشرين وحتى الوقت الحالي إلى ثلاثة عصور هي كما يلي:[1]

1- حركة التنوير في المناطق الريفية: القيام بالمسؤولية الاجتماعية وحركة التنوير للتنمية الريفية المجتمع ظهرت للمرة الأولى في الجامعات الحديثة أبان الوقت الاستعماري الياباني في كوريا، دفع المثقفون الكورية بما في ذلك طلبة الجامعات لقيادة حركة التنوير في المناطق الريفية للقضاء على الأمية، وقاد الطلاب حركة التنوير الريفية وذلك باستخدام الاجازات، والبقاء في المجتمعات الريفية من أجل القضاء على الأمية من خلال القاء محاضرات، وتدريس المبادئ الأولية للقراءة والحساب، ولا يزال النشاط الرئيسي في كثير الجامعات الكورية الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية على أساس الافكار المتمحورة حول الطالب التطوعي.

2- نمو الحراك السياسي- الاجتماعي: الجامعات الكورية كانت دائما تشعر بالقلق إزاء الإصلاح الاجتماعي، وخاصة بعدما سهمت به الحركة الطلابية وقت الاستعمار الياباني الأمر الذي خلق الفرصة للجامعات للحصول على قيادة الحركة الاجتماعية الحديثة، لذلك فالجامعات الكورية كانت دائما مركز الديمقراطية لذلك كان من نصيبها قيادة وتبني للحركة المبادئ الديمقراطية.

3- المساهمة في المجتمع العالمي: المجتمع الكوري ليس استثنائيا من العولمة، والجامعات الكورية قد تحاول إعادة تحديد أدوارها وذلك في ظل منظور العولمة، لأن أفكارها ومبادئها بقت محدودة داخل الحدود الوطنية حتى 1980م، أما الجامعات الكورية منذ 1990، بدأت في الخارج من خلال التوعية العالمية للخدمات الاجتماعية.

كما أن الجامعات الكورية قد طورت برامج للرعاية الطبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الثقافية وأرسلت متطوعين الى المناطق التي تحتاج إلى المساعدة، زيادة على العمل على تدريب وتثقيف الموارد البشرية في البلدان النامية بهدف تضييق الفجوة المعرفية بين البلدان المتقدمة والنامية، وتسعى في نهاية المطاف الي خفض الفقر ونشر فكرة النظام الديمقراطية في المجتمع العالمي.

[1] Abagail McWilliams& Donald S. Siegel and Patrick M. Wright,Corporate Corporate Social Responsibility: Strategic Implications,Rensselaer Polytechnic Institute, Working Papers in Economics, Number 0604,March 2006

نتائج الدراسة:

انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج ومن أهمها مايلي:

1- إن بدايات نشوء المسؤولية المجتمعية كان من طرف الشركات الكبيرة عابرة القارات وذلك لاعتبارات عدة، وتعد الحوادث البيئية والانسانية احدى الدوافع الأساسية لحفز الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.

2- تحمل الجامعات العربية لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلى والجامعات والتى تتمثل فى تعزز موقعها وسمعتها داخل المجتمع وزيادة الاحساس الواضح بأهداف لجامعةورسالتها،

وتحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي، وتدريب وتطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجومها لدخول سوق العمل.

3- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب الجامعات العربية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليتها وكيفيتها بلورتها والإفادة منها.

4- بالرغم من انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتزايد الاهتمام بها على المستوى الدولي والرغبة المتزايدة لتحقيقيا، إلا أن مستوى الاهتمام العربي بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، إضافة إلى عدم وجود خطة إستراتيجية منظمة وشاملة تحدد أولويات المسؤولية المجتمعية.

توصيات الدراسة:

إزاء هذا الواقع الذي تعاني منه الجامعات العربية، ومن أجل أن تغدوا هذه الجامعات مركزا للنهوض والتقدم والتنمية، وبالقدر الذي يجعلها مستجيبة لظروف العالم المتغير لابد من إبراز بعض التوصيات:

1- تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة وتحديد مجالات التدخل بحسب ثلاثة أبعاد هي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي والبعد البيئي.

2- طرح مقرر إجباري في الجامعات يعنى بالمسؤولية المجتمعية بحيث يتضمن الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع من زاويتين الأولى نظرية، والأخرى تطبيقية ميدانية. ويعد هذا الوضع بديلا لمقرر خدمة المجتمع الذي بات يمثل جزئية محدودة من المسؤولية المجتمعية.

3- قيام الجامعة بتعيين منسق لمقرر المسؤولية المجتمعية لتغطية البعد النظري ومتابعة العمل والأنشطة الميدانية.

4- إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسية مع التركيز على غرس قيم الإيثار والعمل التطوعي والانخراط في قضايا المجتمع.

5- زيادة الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لتحديد نقاط الضعف والعمل على تلافيها وتعزيز نقاط القوة الكامنة في السياسات الخاصة بذلك.

6- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بعامة وللجامعة بخاصة عند مختلف شرائح العاملين فيها سواء عبر تدريب منظم أم عبر البرامج والفعاليات والأنشطة غير المنهجية.

7- تعميق ممارسات المسؤولية المجتمعية في الحياة المهنية لما لها من آثار مباشرة على مختلف الجوانب الأخرى، وبخاصة الإدارية منها.

8- تعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في مجالات منوعة ضمن أولويات احتياجات المجتمع في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقويم.

9- عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات واللقاءات الداعمة للمجتمع المحلي ومناصرة قضاياه في مختلف المجالات وعلى الأصعدة كافة، مثل محاربة العنف الأسري، وحقوق المرأة وحقوق العمال، والثقافة القانونية، والمواطن...

10- تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار والإعلان عن مسابقات بحثية وعلمية أو المخترعات والمكتشفات التي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره والإسهام في وضع البرامج الخاصة لرعاية ذوي الحاجات الخاصة.

خاتمة:

كانت الجامعات وما تزال منبرا للحضارة في المجتمعات كافة، لذلك أصبح لزاما على إداراتها أن تسعى إلى تعميق ممارسات الإحساس بالمسؤولية المجتمعية وتحفيز العاملين لتحويلها من مجرد فكر إلى سلوك يمارس المسؤولية المجتمعية ويتأصل في نفوس العاملين والطلبة على حد سواء، لتسهم هي الأخرى بنصيب الأسد إزاء هذا الهم التنموي التشاركي المهم الذي يؤمل أن يطال أثره وتأثيره مختلف مناحي الحياة، فينعم المواطن العربي بنعمة البيئة أولا(الهواء والماء والغذاء)، وبنعمة الاستقرار والأمان والمشاركة الاقتصادية الطوعية في تنمية المجتمع ثانيا، ومسايرة التقدم والتطور ويوفر الاستحقاقات المطلوبة لذلك ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الفهم العميق والنوايا الحسنة والبذل والعطاء، وتجسير المشاركة، والمبادرة الحميدة، واستثمار تبادل المصالح بأقصى قدر ممكن.

لدى فقلما يحتل موضوعا جديرا بالاعتبار والأهمية قدر ما بلغت إليه المسؤولية المجتمعية نظريا وتطبيقا، بحكم تنامي الأهمية الفعلية لضرورة انخراط المؤسسات وذروة سنامها الجامعات في قضايا المجتمع البارزة، بل الإسهام بأكبر قدر ممكن من الفعالية التي تساعد في الحد من الأخطار البيئية منها على وجه التحديد لا الحصر، والقضايا المجتمعية الأخرى بدلا من أن تتحول القضايا إلى بؤر للتوتر والأزمات.

قائمة المراجع:

***باللغة العربية:**

1. أميرة، محمد علي،(2012) نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع: ورقة علمية مقدمة إلى جامعة البحرين - كلية التربية المؤتمر السادس /التعليم العالي ومتطلبات التنمية.
2. وعد العسكري،(2007) دور الجامعة في المجتمع، الحوار المتمدن: عدد2078 .
3. الغالبي، طاهر والعامري(2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
4. الحمدي، فؤاد محمد (2003)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المؤسسات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
5. الرواشدة، علاء (2011)، دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجاً ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث.
6. القاضي، أحمد، (2010)المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
7. الصيرفي، محمد(2007)، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، الطبعة الأولى، دار الوفاء الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
8. حسن، محمد حربي(1990)، دور الجامعة في تنمية بيئتها، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
9. طارق عبد الرؤوف محمد عامر(2007)، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
10. يوسف ذياب عواد، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة رام الله- فلسطين 2010 م.
11. محمود، أحمد (2002) دور الجامعة في خدمة المجتمع، **مجلة بحوث جامعة حلب**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31.
12. مجدي محمد مصطفى (2002) تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية – كلية التربية جامعة الأزهر ع 109 الجزء الثاني، يونيو.
13. محمود، أحمد 2002 دور الجامعة في خدمة المجتمع، **مجلة بحوث جامعة حلب**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31.
14. مخلوف، شادية(2011)، ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني– نموذج مقترح، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية لمجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.
15. كاظم حبيب، دور الجامعات في البحث والتطوير aljadidah. Com/2012/12/ 5
16. سلام، عصام (2013)، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين.

17.رحال، عمر (2011)، المسؤولية المجتمعية لمجامعات بين الربحية والطوعية، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.

18.جمال الدين، نادية(1983) ، التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف ولطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد الثامن، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

19.صالح الحموري،(2009) المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق، متاح على الموقع الإلكتروني: http//www.arabvolunteering.org

20.عامر، طارق(2007)، تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، دراسة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

***باللغة الاجنبية :**

1- *Drucker, Peter F., (1977), An Introductory view of Management, Harper's College Press, U.S.A.*

2- Holmes, Sundra, (1985), Corporate Social; Performance and Present Areas of Commitment, Academy of Management Journal, Vol. 20.

3-K. Jossey-Bass. Jossey Chambers, T, (2008), The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In, A. Kezar, T. Chambers, J. Burckhardt, & Associates (Eds.), Higher College: the undergraduate experience in America, New York Boyer.

4- Carroll, Ariche B., (1991), The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, Business Horizons, Indiana University.

5-Ramez Shehadi & other , The Rise of Corporate Social Responsibility A Tool for Sustainable Development in the Middle East, American University of Beirut, 2013

6-Barry Gaberman, A Global Overview of Corporate Social Responsibility,The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement ,American University in Cairo,Spring 2008

7-Abagail McWilliams& Donald S. Siegel and Patrick M. Wright,Corporate Corporate Social Responsibility: Strategic Implications,Rensselaer Polytechnic Institute, Working Papers in Economics, Number 0604,March 2006